

التجربة التتموية لكوريا الجنوبية

الموضوع الاخير فى المقرر

و

المحاضرة الاخيرة

- تعد التجربة التنموية لدولة كوريا الجنوبية من بين أنجح التجارب التنموية والتي سجب أن تدرس بعناية للاستفادة منها .
- اعتمدت التجربة التنموية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي وضعت من قبل مجلس التخطيط الاقتصادي الذي صاغ السياسات ووضع خطط وبرامج التنمية، وأشرف على تنفيذها. و تمثلت أبرز تلك السياسات في سياسة التوجه للداخل ، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ، و سياسة إحلال الواردات وخصوصا الصناعات التي تمتاز كوريا فيها بميزة نسبية، وتشجيع إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيمياوية الضرورية من خلال وضع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية .
- إن المعرفة العلمية والفهم العميق للتجربة الاقتصادية التنموية لكورية الجنوبية سيساعد على تعزيز القدرات لحل المشكلات الاقتصادية التي تعترض الاقتصاد في كثير من الدول النامية ، فالناظر إلى الظروف والبيئة التي إنطلقت منها التجربة التنموية لكوريا الجنوبية يجد أنها مشابهة إلى حد كبير لوضع كثير من الدول النامية .
- وقد مرت كوريا الجنوبية في تجربتها الاقتصادية التنموية بثلاث مراحل رئيسية هي :المرحلة الأولى 1962- 1980 اعتمدت فيها التنمية على قائمة على التصنيع، المرحلة الثانية 1981- 1998 اعتمدت فيها التنمية على اقتصاد كثيف رأس المال ، المرحلة الثالثة 1999- 2010 شهدت تنمية قائمة على اقتصاد المعرفة. ولولا الدور الطوح للحكومة و أصرارها على تحقيق تلك التنمية لما تحققت .

الأهداف الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية خلال مسيرتها التنموية

- كانت كوريا الجنوبية حين تأسيسها واحدة من أفقر دول العالم، حيث لم يكن دخل الفرد فيها يتعدى 90 دولار في السنة وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية عارمة. وبعد تقسيم شبه الجزيرة الكورية ساءت الحالة الاقتصادية أكثر ، وجاءت الحرب
- الكورية خلال السنوات 1950-1953 ، لتلحق دمارا واسعا شمل كل القطاعات بالجنوب ، وقدرت الأضرار الناجمة عن الحرب بحوالي 69 مليار دولار أي ما يعادل خمس أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية في ذلك الوقت ، دمرت الحرب معظم البنية التحتية للدولة ، ودمرت 40% من الوحدات السكنية تدميرا كاملا ، كما أتت على 47 % من شبكة السكة الحديدية ، 80 % من محطات توليد الكهرباء ، 80% مجموع المصانع ، وتراجع الإنتاج الصناعي بحوالي 75% ، كما خلفت الحرب خسائر بشرية كبيرة قُدرت بنحو 1.3 مليون نسمة

• إلا أن هذه الدولة سارعت في النهوض من جديد حيث حققت نمواً اقتصادياً متسارعاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فقد استطاعت منذ سبعينيات القرن الماضي بناء اقتصادها وصناعاتها بفعل تضافر الجهود وحرص الحكومات الكورية المتعاقبة على النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي وسن القوانين والتشريعات التي تنهض بكافة القطاعات الاقتصادية الكورية . وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية الاقتصادية الشاملة.

• لقد سعت كوريا الجنوبية لتسخير إمكانياتها المتاحة لتحقيق هدفين رئيسيين هما:-

• **الهدف الأول:** دعم استهلاك المنتجات الوطنية باستخدام سياسة إحلال الواردات و إنتاج السلع الاستهلاكية محلياً، والأخذ بنظام حماية معقد عن طريق تعدد أسعار الصرف وفرض ضرائب عالية وقيود على الواردات .

• **الهدف الثانى:** الحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل والمساعدات الخارجية من

• أجل إعادة بناء الصناعات والبنية التحتية التي دمرتها الحرب.

- و لقد حرصت الحكومات الكورية المتعاقبة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية منذ عام 1962 بصرامة ، وفي أقل من ثلاثة عقود، استطاعت كوريا تحقيق المعجزة الاقتصادية ، وما تبعها من خطوات شاقة كانت بمثابة نقطة تحول في التاريخ الكوري الحديث (زكي، 2000) .
- كما ركزت الحكومات المتعاقبة على التعليم والتدريب بجميع أشكاله وصوره مع مراعاة نوعية التعليم ليشمل على وجه الخصوص التعليم الفني والتقني والتطبيقي لا النظري فقط.

عوامل نجاح التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية

• العوامل الداخلية

- 1- الوفرة النسبية في عنصر العمل .
- 2- السياسات الاقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات الكورية المتعاقبة :-
 - - المشاركة الشعبية.
 - - التكتلات الصناعية .

• العوامل الخارجية

- 1- المساعدات
- 2- الاستفادة من الإنفاق العسكري الأمريكي .

مراحل تطور الاقتصاد الكوري الجنوبي

- مر الاقتصاد الكوري الجنوبي خلال مسيرته التنموية منذ صياغة أول خطة عام 1962 وحتى الآن بعدة مراحل أبرزها :-
- 1- الدور الكبير الذي لعبه القطاع الصناعي في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي لكوريا.
- 2- التحول من التركيز على الصناعات كثيفة العمل، ذات القيمة المضافة المتدنية إلى التركيز على الصناعات الثقيلة والكيميائية كثيفة رأس المال وذات القيمة المضافة العالية، ومن ثم التركيز على صناعة التقنيات العالية.
- 3-- كان التصدير محرك النمو الرئيسي للاقتصاد الكوري والناتج القومي الإجمالي.
- 4- استطاعت كوريا تحقيق أول فائض في الميزان التجاري عام 1986 بقيمة 4.2 مليار دولار، وبحلول عام 1988 كان الفائض في الميزان التجاري قد وصل إلى 11.4 مليار دولار أمريكي،
- 5- التغير في هيكل الصناعة الكورية أو لتركيبية السلعية للصادرات،
- 6 -نتيجة التغيرات التي حدثت في هيكل الاقتصاد الوطني، تغيرت بالمقابل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي .

استراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

- اعتمدت التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية استراتيجيات اقتصادية تتمثل بالتالي:-
 - 1- إعادة هيكلة الاقتصاد الكورى وسياسة إحلال الواردات 1953- 1965 .
 - 2- سياسة الإحلال وسياسة التصنع 1967- 1972 .
 - 3- سياسة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية 1973 1979 .
 - 4- إعادة هيكلة الصناعة في كوريا الجنوبية والتحول إلى النظام المفتوح 1980- 1996

تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية : -

- حيث إنها اتبعت في البداية سياسة التوجه للداخل (سياسة إحلال الواردات)، وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، بعد ذلك اتبعت كوريا الجنوبية سياسة التوجه للخارج (سياسة التصنيع للتصدير)، بعد أن ضمنت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بعد ذلك كان لا بد من تطوير الصناعات الثقيلة لخلق نوع من الترابطات الأمامية والخلفية .
- ومما أسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية أيضاً تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية ولم تكن الدولة تتدخل في النشاط
- الاقتصادي والصناعي، إلا من حيث وضع السياسات العامة، والاستراتيجيات الكبرى، ووضع الخطط والمشاريع واعتماد الميزانيات ومتابعة مراحل التنفيذ .

- ومع بداية السبعينيات، وبفعل المنافسة الشديدة مع الدول الناشئة والصاعدة استطاعت
- كوريا الجنوبية تطوير صناعاتها الخفيفة مما فرض على كوريا الجنوبية التحول نحو استراتيجية مغايرة تهدف إلى إنشاء قطاعات جديدة تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي . جاءت الخطة الخمسية الثالثة لتعطي الأولوية لإنشاء الصناعات الكيماوية والثقيلة ، ولإنجاز هذه الخطة تم إنشاء العديد من مدارس التكوين المهني ومعاهد تكوين المهندسين والعلماء، والزمّت الدولة الشركات الصناعية الكبرى بتدريب مستخدميها، وتركيز جهود الدولة وتسخيرها لتطوير هذه الصناعات حيث تم إنشاء لجنة لتطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة، وأنشئ صندوق الاستثمار الوطني للإشراف على الاستثمارات في هذا القطاع الذي عرف ارتفاعاً كبيراً . واستفادت صناعات مثل بناء السفن والبتروكيماويات والصلب من إعفاء ضريبي كامل خلال السنوات الثلاث الأولى، وتكفلت الدولة بتجهيز المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق والماء والكهرباء. وبحلول 1992 حققت هذه الصناعات نجاحاً كبيراً في الأسواق الخارجية وأصبحت تشكل 64.6 % من حجم الصادرات

- لا بد من الإشارة هنا إلى أن المسيرة التنموية لكوريا الجنوبية وبالرغم من النجاحات
- الباهرة التي حققتها استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها، إلا أنها واجهت العديد من التحديات، والتي من أبرزها :أن بعض مناطق الدولة قد بلغت درجات عليا من التطور والتقدم في حين أن مناطق أخرى مازالت تكافح لتتطور، فقد ركزت السياسات والاستراتيجيات التنموية الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الكورية سابقا على سيول ومقاطعة " كيونغ كي "المحيطة بها، وأصبحت هذه المنطقة تحتوي على 57 % من الشركات الصناعية وثلاثي الأنشطة المالية، وساهمت (سيول)العاصمة والمناطق المحيطة بها بحوالي 43 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلد سنة 2010 (المنصوري، 2013) وهكذا أصبحت قبلة لكل السكان بسبب حيويتها والفرص الاقتصادية المتوفرة فيها، في حين تعاني المناطق الأخرى من ركود اقتصادي وتناقص في عدد السكان، مما يؤكد حاجة كوريا لسياسة تنموية متوازنة جغرافيا . مما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي الراهن.

• انتهى المقرر ليضم كل الموضوعات التي سبق ذكرها و إلغاء التجربة التنموية لدولة سنغافورة فقط .